



# مقومات التحري عن جرائم الفساد و التصدي لها

عبد الرحمان اللمتوني  
قاض ملحق بوزارة العدل  
و الحريات  
مديرية الشؤون الجنائية والعفو

## □ مخاطر الفساد:

- - تهديد استقرار المجتمعات.
- - عدم الثقة في المؤسسات والقانون.
- - إفراغ كل مخططات الإصلاح والتنمية من محتواها.
- - تراجع سيادة القانون.

□ استقلال القضاء و تخصصه

□ الوظيفة القضائية:

◀ - علاجية ( الردع الخاص).

◀ - وقائية ( الردع العام).

## 1- استقلال القضاء

- - المادة 11 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- - استقلال القضاء من المبادئ الدستورية الراسخة في المغرب:
- ✓ - الدستور الجديد للمملكة ( الفصول من 107 إلى 112):
  - استقلال القضاء عن السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية.
  - استقلال القضاء ليس حق لفائدة القاضي بل واجب عليه تحت طائلة المساءلة القانونية.
  - إقرار مبدأ معاقبة كل من يحاول التأثير على القاضي بكيفية غير مشروعة.

## 2- تخصص القضاء في جرائم الفساد

- ✓ - مشكلة التوفيق بين بناء أحكام الإدانة على اليقين وتعقيد جرائم الفساد وصعوبة الكشف عنها.
- ✓ - التخصص في جرائم الفساد يمكن القضاء من فهم الأساليب المتطورة المستعملة في جرائم الأموال ومن بناء أحكامه على اليقين.
- ✓ تعديل المادة 6 من القانون المتعلق بالتنظيم القضائي للمملكة يقضي بإحداث أقسام للبت في جرائم الفساد على مستوى محاكم الاستئناف.

## ❖ توسيع دائرة التجريم و تشديد العقاب .

- - توسيع دائرة تجريم مظاهر الفساد وتشديد العقاب يعمق الشعور بخطورة اقتراف هذا النوع من الجرائم .
- - الألم المصاحب للعقوبة: لا إفراط ولا تفريط.

## 1- مظاهر توسيع دائرة التجريم في التشريع المغربي

- ✓ تجريم أفعال الفساد الكلاسيكية ( الرشوة ، الاختلاس ، الغدر ، استغلال النفوذ).
- ✓ تجريم أفعال الفساد الحديثة ( غسل الأموال ) ولو ارتكبت خارج المملكة.
- ✓ تمديد التجريم والعقاب إلى بعض الأفعال التي تلحق بجرائم الفساد ( جرائم : البورصة – التهرب الضريبي والجمركي – إساءة استعمال أموال الشركة و التفالس ).
- ✓ ضرورة تجريم بعض الأفعال المنصوص عليها في الدستور ( تعارض المصالح...).
- ✓ إعطاء مفهوم واسع للموظف العمومي ، مع تحديد مفهوم الموظف الدولي في مسودة مشروع تعديل القانون الجنائي .
- ✓ تضيق نطاق الحصانة والامتياز القضائي ( الدستور الجديد).
- ✓ تمديد اختصاص القضاء المغربي ليطال أفعال الفساد المرتكبة خارج التراب الوطني سواء من طرف المغاربة أو الأجانب .

## 2- مظاهر تشديد العقاب بشأن جرائم الفساد في التشريع المغربي :

✓ إقرار عقوبات جنائية تصل إلى السجن لمدة 20 سنة .

✓ الحرمان من الحقوق المدنية والوطنية .

✓ مصادرة الأموال المتحصلة من جرائم الفساد ولو كانت في يد الغير،

مع حفظ حقوق الأغيار حسني النية.

✓ الحرمان من مزاولة الوظائف أو الخدمات مدة لا تزيد عن عشر

سنوات

❖ توسيع دائرة التجريم وتشديد العقاب، من شأنه أن يبقى بدون فعالية، ما لم

تصاحبه آليات لكشف الجريمة ( تخفيض الرقم الأسود في جرائم الفساد).

## ❖ - دعم آليات كشف جرائم الفساد والتبليغ عنها:

- - جرائم الفساد من جرائم الكتمان واستغلال السلطة لإخفاء الفعل الجرمي.
- - ضرورة تطوير آليات كشف جرائم الفساد خاصة من خلال:

## 1- حماية الشهود والمبلغين والخبراء.

- - التبليغ عن الجرائم والإدلاء بالشهادة خاصة في جرائم الفساد و اجب قانوني وأخلاقي، يجب أن يقابله التزام عام بحماية الشهود والمبلغين.
- - التشريع الوطني يتضمن عدة مقتضيات لتشجيع الإبلاغ عن الجريمة وأداء الشهادة:

✓ - تحمل نفقات تنقل الشهود.

✓ - تيسير أداء الشهادة.

✓ - تجريم التأثير على الشهود.

✓ تمتيع الراشي الذي يبلغ عن جريمة الرشوة بعذر معفي من العقاب.

• - قانون رقم 10.37 يتعلق بحماية الضحايا والشهود والخبراء والمبلغين:

✓ - تأمين سلامتهم.

✓ - وضع رقم هاتفي رهن إشارتهم لطلب حماية الشرطة.

✓ - إخفاء هوية الشاهد.

✓ - توفير حماية جسدية للضحية أو الشاهد أو المبلغ أو الخبير وأسرهم وعائلاتهم.

✓ - إمكانية تلقي الشهادة باستعمال الوسائل التقنية الكفيلة بتغيير صوت ومنع

التعرف عليه.

✓ - يمكن كشف الهوية الحقيقية للشاهد استجابة لحقوق الدفاع شريطة توفير تدابير

الحماية الكافية.

## ❖ اعتماد أساليب التحري الخاصة

■ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد و اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية تدعوان الاطراف إلى :

➤ اتخاذ ما يلزم من تدابير لإتاحة الاستخدام المناسب لأسلوب التسليم المراقب و كذلك ما تراه مناسباً من استخدام أساليب تحر خاصة أخرى، مثل المراقبة / التردد الالكتروني أو غيرها من أشكال المراقبة / التردد، و العمليات المستترة/ السرية، لغرض مكافحة الجريمة المنظمة مكافحة فعالة.

➤ توصية المجلس الأوروبي ( 2005/10)، عرفت في مادتها الأولى أساليب التحري الخاصة بأنها: ”التقنيات التي تطبقها السلطات المختصة في سياق تحقيقات جنائية للكشف او التحري عن الجرائم الخطيرة و المشتبه فيهم، و ذلك بهدف جمع المعلومات من غير أن يشعر الأشخاص المعنيين“.

- **الوسائل الخاصة للبحث و التحري في التشريع المغربي:**
  - ✓ التقاط المكالمات و الاتصالات المنجزة بوسائل الاتصال عن بعد؛
  - ✓ التسليم المر اقب؛
- **تقنيات البحث و التحري غير المنظمة قانونا:**
  - ✓ الاختراق؛
  - ✓ التقاط و تثبيت و بث و تسجيل الاصوات و الصور؛
  - ✓ التحقق من الهوية.

## ◀ 2- رفع السر البنكي:

- ✓ - يأخذ التشريع المغربي بمفهوم السر البنكي النسبي:
- ✓ - إلزام بعض الأشخاص بالسر البنكي
- ✓ - منع الاحتجاج بالسر البنكي على السلطات القضائية والمحاكم المالية فيما يخص مهامها.
- ✓ إلزام البنوك والمؤسسات المالية بواجب اليقظة.
- ✓ لا مجال للاحتجاج بالسر البنكي عندما يتعلق الأمر بغسل الأموال.

## ❖ تعدد أجهزة الرقابة وتعاونها.

- - المادة 6 والمادة 36 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد :
  - هيئات الوقاية من الفساد وهيئات إنفاذ القانون.
  - - هيئات ومؤسسات الوقاية من الفساد وإنفاذ القانون في التشريع المغربي:

## ✓ الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة:

- - تنسيق سياسات الوقاية من الرشوة
- - إخبار السلطة القضائية بجميع الأفعال التي تصل إلى علمها والتي تعتبر رشوة.

## ✓ - وحدة معالجة المعلومات المالية:

- - تتكون من ممثلين عن جميع القطاعات الحكومية المعنية بجرائم الفساد وغسل الأموال إضافة إلى ممثلين عن المؤسسات المالية والبنكية
- - من مهامها جمع المعلومات المرتبطة بغسل الأموال، وإخبار النيابة العامة بكل معلومة توصلت بها وتفيد وجود أفعال من شأنها أن تكون جريمة غسل الأموال.

## المحاكم المالية:

- - من آليات الرقابة اللاحقة ( تدقيق حسابات المؤسسات العمومية).
- - إحالة كل فعل يعتبر جريمة على وزير العدل قصد تحريك المتابعة ( الدعوى الموازية للدعوى التأديبية).

## ✓ - مجلس المنافسة:

- - هيئة دستورية بموجب الدستور الجديد.
- - آلية لضمان حرية الأسعار والمنافسة.
- - إحالة كل إخلال بالمنافسة الحرة على النيابة العامة.

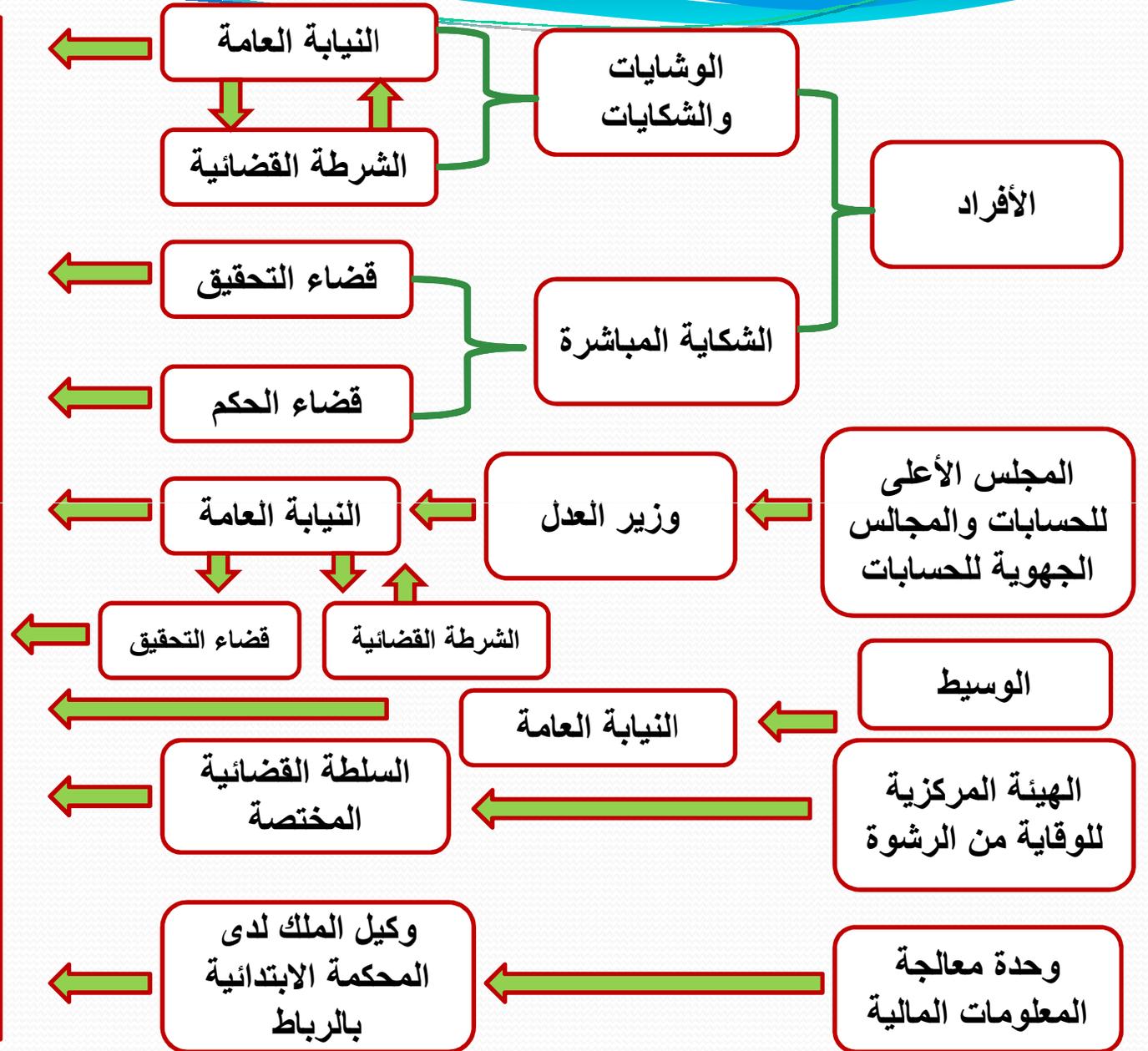
## ✓ - مؤسسة الوسيط:

- - هيئة دستورية بموجب الدستور الجديد.
- - حلت محل ديوان المظالم.
- - تبت في تظلمات المواطنين تجاه مختلف الإدارات.
- تحيل على النيابة العامة كل إخلال له طابع جنائي.

## ✓ - حق الأفراد في تحريك المتابعة مباشرة بشأن جرائم الفساد

- - تحريك الأفراد للمتابعة بواسطة النيابة العامة (الوشايات والشكايات).
- - تحريك الأفراد للمتابعة مباشرة ( الشكاية المباشرة أمام قضاء التحقيق أو قضاء الحكم).

# المحاكمة



## ❖ من الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة إلى الهيئة الوطنية للنزاهة و الوقاية من الرشوة و محاربتها:

- المادة 6 من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد: الخيار بين تدعيم هيئات الرقابة المعمول بها، أو إنشاء هيئات جديدة.
- ضرورة ربط الهيئة بالمنظومة القانونية لمكافحة الفساد.

## ● مرتكزات أساسية:

- ✓ الانسجام التشريعي؛
- ✓ الكلفة الاقتصادية للنص القانوني؛
- ✓ حسم مسألة الصفة الضبطية؛
- ✓ تأمين فعالية الآليات القانونية لاشتغال الهيئة؛
- ✓ احترام مبدأ الشرعية و استقلال القضاء و الرقابة القضائية.